يوم ١٩٨٠/٢/٢٧ ، حيث حطموا اكثر من ٤٠ سيارة تابعة للاهالي .

وتعرض سكان مخيم الدهيشة ، القريب من بيت لحم ، ومخيم الجلزون ، القريب من رام الله ، للمحاصرة مدة طويلة من قبل قوات الامن الاسرائيلية . وخضع سكان المخيمين لسلسلة من الاجراءات القمعية القاسية ، شملت منع التجول ، واقامة حواجز التفتيش . كما طبقت الاجراءات نفسها على سكان مخيم عسكر القريب من نابلس .

وكشف تقرير خاص ، ارسل من الاراضي العربية المحتلة ، ان كافة المخيمات في الضفة الغربية تتعرض لاعمال ارهابية مماثلة ، وذلك لتنفيذ مخطط صهيوني جديد بحق المواطنين الفلسطينيين ، يقضي بمواصلة الارهاب ضد السكان « لترك اماكنهم والرحيل عنها ، حيث يعد الصهاينة وبقية اطراف كامب ديفيد خطة لترحيلهم ووضعهم في سيناء ، وذلك لعزلهم عن المناطق القريبة من المدن ، واسكانهم في مناطق خالية من اي مظهر من مظاهر الحياة ، ليعانوا مجددا من قساوة العيش ، اضافة الى ما يعانونه الان في مخيمات اللجوء من ارهاب وبطش قوات الاحتلال ، ومن العصابات الصهيونية المدعومة من الارهابي بيغن رئيس وزراء العدو نفسه » (« **وفا** » ، ١٩٨٠/٣/٤ ، ص ٤) .

وكتب احدهم يصف الاجراءات ضد مخيم الجلزون فقال « دعي في الاسابيع الاخيرة سكان مخيم الجلزون ، شمالي رام الله ، عدة مرات من قبل عناصر الحكم العسكري للخروج من بيوتهم ، واوقفوا ساعات طويلة في الخارج من اجل التحقيق الذي اجراه جنود وضباط الحكم العسكري ، لاكتشاف من قام بقذف الحجارة باتجاه السيارات الاسرائيلية بالفترة الاخيرة ... ونفذت عملية اخرى من نفس النوع في الاسبوع الماضي ، حيث اوقف سكان المخيم ، خلال ساعات طويلة في ساحة المخيم ، وبأجواء البرد القارس . مما اثار احتجاجا شديدا في اوساط السكان ... وحسب قول مصادر الحكم العسكري ، يوجد في مخيم الجلزون انحرافات خطيرة ، وهناك خوف من ان يفقد سائقو السيارات سيطرتهم على مركباتهم وتتدهور ، نتيجة استمرار قذف الحجارة ، ولذلك قرر الحكم العسكري وضع حد لعمليات قذف الحجارة ، وبدأ سلسلة من الاجراءات للقبض على المتهمين بذلك » (يهودا ليطني ، « **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/٤) .

٤ ـ تدهور الوضع الاقتصادي في الاراضي المحتلة

يبدو ان الركود الاقتصادي ، والبطالة الواسعة في مختلف الفروع ، اللذين يشهدهما الاقتصاد الاسرائيلي ، ستعكس اثارهما سلبا على الوضع الاقتصادي للاراضي المحتلة . ومما يزيد من تفاقم الازمة كذلك ، محاولات فرض الضرائب الباهظة على السكان العرب ، وعلى كافة المرافق الاقتصادية الاخرى .

وتقول الاحصاءات الاسرائيلية ان عدد عمال المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل « يبلغ ٧٠ الفا ، اما العمال المسجلون في الاحصاءات الرسمية فيبلغ عددهم ٤٧,١٧٠ الفا يتوزعون على الاقسام التالية : البناء ١٤,٣٧٣ ؛ الزراعة ٧٨٣٢ ؛ الصناعة ١٧,١٦٥ ؛ الخدمات ٧٧٠٠ » (يوسف تسوريئيل ، « **معاريف** » ، ١٩٨٠/٢/٢١) . وتعترف الاوساط الاسرائيلية ، بطرد قسم من العمال العرب ، ولكن لا تزال نسبه المطرودين قليلة نسبيا ، نظرا لتركز هولاء العمال في فرعي الزراعة والبناء ، حيث لا توجد فيهما بطالة حتى الان . وتتوقع تلك المصادر ان يبلغ عدد المطرودين من اعمالهم نحو ٢٠ الف عامل « سيتوجهون للعمل الزراعي بالاراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة » (**المصدر نفسه**) .

واكد تقرير لوكالة رويتر من الاراضي المحتلة ، ان حوالي ٥٠٠٠ ـ ٧٠٠٠ عامل عربي طردوا موخرا من اعمالهم في اسرئيل ، وان التدابير الاقتصادية الاخيرة ستصيب بالضرر العمال العرب بصورة مبدئية . ومما يزيد من تفاقم الوضع ، سياسة البلدان العربية التي « لا تقبل عمالا من الضفة الغربية المحتلة ، الا اذا كانوا يتمتعون بمهارات حيوية . وان الدول العربية تريد ان يبقى العمال العرب في الضفة الغربية ، ويستمروا في النضال السياسي » (« **السفير** » ، ١٩٨٠/٣/٥) .

وتقدر غرفة تجارة نابلس ان ٣٥ محلا للالبسة والاصواف ستغلق ابوابها بسبب عدم قدرتها على دفع ضريبة الدخل الاسرائيلية . ويشكو المزارعون العرب ، كذلك ، من انه لم يعد يسمح لهم بارسال سلعهم الى سوق القدس الشرقية ، حيث لا تعتبر اسرائيل القدس الشرقية منطقة محتلة ، بل جزءا من دولة اسرائيل . ويضطر السكان الى شراء المنتجات الزراعية من مصادر اسرائيلية ودفع اثمان تفوق